تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي (2014 -2024)

أ. رمضان سعيد عبد الهادي خليفة *
كلية الاقتصاد، جامعة سرت، سرت، ليبيا
طالب دكتوراه، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا
* البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): ramadhan.saeid@academy.edu.ly

The Implications of Political Division for Libyan National Security (2014-2024)

Ramadhan Sheld Abdulhadl Khalleefah*
Faculty of Economics, Sirte University, Sirte, Libya
PhD Student, Academy of Graduate Studies, Libya

Received: 02-07-2025; Accepted: 22-08-2025; Published: 03-09-2025

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع الانقسام السياسي في ليبيا منذ 2014، وذلك بتناول مظاهر ذلك الانقسام للتعرّف على أسبابه، وكيف ساهمت التدخّلات الإقليمية والدولية في تعميقه، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لوصف ظاهرة الانقسام السياسي التي تعيشها ليبيا للوقوف على أسبابها، كما استخدمت المنهج التحليلي للتعّرف على تداعيات الانقسام السياسي في ليبيا على الأمن القومي، وتوصّلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها: أنّ الانقسام السياسي في ليبيا عامل مؤثر على الأمن القومي الليبي سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية أو الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: تداعيات، الانقسام السياسي، الأمن القومي الليبي.

Abstract:

This study dealt with the issue of political division in Libya since 2014 by dealing with the manifestations of this division to get to know its causes and how regional and international interventions contributed to deepening this political division in Libya.

The study dealt with the repercussions of the political division of Libyan national security ,through the use of the descriptive approach to describe the phenomenon of the political division that Libya is experiencing to find out its causes, as it used the analytical approach to identify the repercussions of the political division in Libya on national security, and the study reached a total of the results the most prominent of which is that the political division in Libya is a factor affecting the Libyan national security, whether in terms of political, economic, security and social.

Keywords: Implications, political division, Libyan national security.

المقدمة:

التحول السياسي الذي شهدته ليبيا في أعقاب أحداث فبراير في 2011، والذي أدى إلى إسقاط النظام السابق، الذي استمر أكثر من أربعين سنة، انعكس بطبيعة الحال على الأوضاع السياسية والاقتصادية

والأمنية والاجتماعية نتيجة التدخّل الدولي في الأحداث والصراع الداخلي الليبي مما خلق حالة من عدم الاستقرار والانقسام السياسي.

فمنذ 2014 تشهد الدولة الليبية حالة انقسام سياسي كبير حيث يوجد برلمانان وحكومتان بالإضافة إلى انقسام في المؤسسة العسكرية بين مؤسسة في الشرق الليبي وأخرى في الغرب الليبي، وهذا الانقسام يدخل عامه الحادي عشر، وجاءت الدراسة حول مشكلة أساسية مفادها أنّ الانقسامات السياسية في ليبيا أدت الي تداعيات سلبية على الأمن القومي الليبي.

الإشكالية: تدور إشكالية هذه الدراسة حول التعرّف على مظاهر الانقسام السياسي في ليبيا وتداعياته على الأمن القومي الليبي، ومن ثَمّ تتمثّل الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة في التساؤل الآتي:

ما هي تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي ؟

وتتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية:

1. ما هي مظاهر وأسباب الانقسام السياسي في ليبيا ؟
2. كيف ساهمت التدخّلات الإقليمية والدولية في الانقسام السياسي في ليبيا ؟
3. ما هي السيناريوهات المستقبلية في ليبيا في ظل استمرار الانقسام السياسي ؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسة: ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أنّ للانقسام السياسي في ليبيا تداعيات على الأمن القومي الليبي، وتنبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

1. توجد عدة تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا على الأمن القومي.
2. أدت التدخّلات الدولية الإقليمية إلى تعميق الانقسام السياسي في ليبيا.
3. هناك عده سيناريوهات مستقبلية لليبيا في ظل الانقسام السياسي تؤثر على أمهنا القومي

أهمية الدراسة: تتجلي أهمية هذا الموضوع في الآتي:

1. الأهمية العلمية: تتمثّل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كون موضوع الانقسام السياسي في ليبيا من المواضع التي لها تأثير على الأمن القومي الليبي، وفي صناعة القرار الخارجي، وفي التأثير على مجريات الأحداث الداخلية والخارجية في ظل هذا الانقسام السياسي.

2. الأهمية العملية: تتمثّل الأهمية العملية في أنّ نتائج هذه الدراسة تساعد صناع القرار في عدم تغافل تأثير الانقسام السياسي في ليبيا على الأمن القومي عند صناعة القرارات السياسية المصيرية.

أهداف الدراسة:

1. التعرّف على تداعيات الانقسام السياسي في ليبيا على الأمن القومي.
2. توضيح طبيعة التدخّلات الدولية الإقليمية في الشأن الليبي.
3. التعرّف على أبرز السيناريوهات المستقبلية لحالة الانقسام السياسي في ليبيا.

منهجية الدراسة:

1. المنهج الوصفي: يُعرف بأنّه المنهج الذي نستطيع به وصف الظاهرة، وهذا المنهج يُستخدم لوصف الأحداث ودراسة الأوضاع كما هي في الواقع، وكذلك تجزئتها وتحليل جزيئات الموضوع؛ لتوضيح ووصف مظاهر الانقسام السياسي الذي شهدته ليبيا منذ 2014.

2. **المنهج التحليلي:** من أجل تحليل مختلف المتغيرات الإقليمية والدولية؛ للتعرّف على تأثيرها على الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي.

3. المنهج التاريخي: من أجل تتبع مراحل التطور التاريخي لحالة الانقسام السياسي في ليبيا؛ للتعرّف على أسبابها، ودور المتغيرات الإقليمية والدولية التي ساهمت في حالة الانقسام السياسي في ليبيا.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (السعداوي 2023) الانقسام والمسؤولية السياسية – ليبيا نموذجاً: تُعدّ إشكالية الانقسام السياسي والمسؤولية السياسية واحدة من أكبر التحديات التي تواجه الدولة والمنطقة والإقليم ككل، حيث يشمل الانقسام السياسي في ليبيا مجموعة من الجوانب المعقدة التي يصل تأثيرها على دول الجوار، ويهدد استقرار المنطقة، مما يستدعي الحاجة الملحّة لفهم عميق لأسباب هذا الانقسام، وكذلك تحديد كيف يمكن لهذا الوضع أنْ يؤثر على الشعب الليبي والمنطقة بأسرها، وتوصّلت الدراسة إلى بعض من النتائج منها: أنّ الشعب الليبي يعيش تحت وطأة التداعيات الإنسانية للصراعات والتقلبات السياسية والحزبية والأيديولوجية، حيث تزداد معدلات النزوح وتدهور الظروف المعيشية للطبقة الفقيرة.

تعقيب على الدراسة السابقة: تناولت الدراسة الانقسام والمسؤولية السياسية – ليبيا نموذجاً حيث تتحدث عن المسؤولية السياسية للانقسام السياسي أي عن الأطراف الإقليمية والدولية التي ساهمت في تعميق حالة الانقسام السياسي في ليبيا، بينما تناولت الدراسة الحالية تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي وبالتالي فهي تختلف عن الدراسة السابقة من حيث تناولها دراسة تداعيات الانقسام على الأمن القومي الليبي وتلتقي معها في موضوع الانقسام السياسي في ليبيا.

2. دراسة (رستم 2023) الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية (2011-2023): تسعى هذه الدراسة إلى كشف طبيعة وأسباب الانقسام السياسي في ليبيا والتي حدثت بعد 2011، للتعرّف على الفاعلين الرئيسيين لعملية الانقسامات داخلياً وخارجياً، ودورها في خلق حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، ومن ثَمّ التعرّف على انعكاساتها علي السياسة ليبيا الخارجية، وتأتي أهمية الموضوع من أهمية الدولة الليبية الاستراتيجية وخطورة أزمة الانقسامات التي خلفت محاور سياسية متباينة حالت دون التوصّل لتسوية سياسية لحكم ليبيا، وتمّ استخدام مناهج متداخلة حسب طبيعة الموضوع منها المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والاستقرائي، حيث جرى تناول الموضوع من عدة محاور شملت خلفية تاريخية عن طبيعة صيرورة الأوضاع السياسية في ليبيا، وتوصّلت إلى بعض النتائج منها: أنّ الانقسامات الليبية السياسية والمناطقية أدت إلى تعدد الفاعلين السياسيين، ووجود أكثر من حكومة خلقت معها اختلافات في توجهات وأهداف سياستها الخارجية.

تعقيب على الدراسة السابقة: تتحدث الدراسة عن تأثير الانقسام السياسي على توجهات السياسة الخارجية الليبية، بينما تناولت الدراسة الحالية تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي، وبالتالي فهي تختلف عن الدراسة السابقة من حيث تناولها تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي، وتلتقي معها في موضوع الانقسام السياسي في ليبيا.

3. دراسة (بوشوشة، ومدوني 2022) الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها علي التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فبراير 2011: تهدف الدراسة إلى إبراز عملية التغيير التي شهدتها ليبيا بعد فبراير 2011، والتي أدت إلى بروز انقسامات سياسية ساهمت في عدم قدرة النظام السياسي على إدارة العملية السياسية، نتيجة للتدخّل الدولي وفقًا للقرار الأممي 1973، تحت ذريعة حماية المدنيين وحقوق الإنسان، وهذا بدوره أدى إلى إطالة أمد الصراعات السياسية، والحرب الأهلية، وانتشار فوضى السلاح، وكثرة الجماعات الإرهابية. وتوصّلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: المعطى القبلي أثّر بشكل سلبي على مسار العملية الديمقراطية في ليبيا فزاد من توسيع وتعميق فجوة الشرخ السياسي، وبالتالي أصبح الولاء للقبيلة على حساب الولاء للدولة الوطنية.

تعقيب على الدراسة السابقة: تتحدث الدراسة عن تأثير الانقسام السياسي في ليبيا وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية بينما تناولت الدراسة الحالية تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي، وبالتالي فهي تختلف عن الدراسة السابقة من حيث تناولها دراسة تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي، وتلتقي معها في موضوع الانقسام السياسي في ليبيا.

المبحث الأول: بدايات الانقسام السياسي في ليبيا وأسبابها:

شهدت ليبيا منذ انتفاضة 17 فبراير 2011، والتي أدت الي حدوث تحول سياسي في ليبيا وتغيير النظام، وبعد تدخّل حلف شمال الأطلسي (الناتو) بالإضافة إلى دول أخرى– تطورات أخرى، حيث وضعت ليبيا ضمن دائرة إطار الدول التي توصف بالفاشلة، ولاسيما بعد تزايد حجم الصراعات الداخلية من أجل السلطة وانتشار الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة، فمع سقوط نظام معمر القذافي، وتدخّل المجتمع الدولي في ليبيا لفرض عملية انتقال سلمي وديمقراطي للسلطة، فقد أظهرت تطورات الأحداث في ليبيا حقيقة قاسية أنّ بوفاة معمر القذافي أدى إلى انهيار الدولة بكل أجهزتها بشكل كامل.

حيث إنّه عقب مقاتل معمر القذافي في أكتوبر في 2011، تولي المجلس الانتقالي إدارة شؤون الدولة برئاسة وزير العدل السابق مصطفى عبد الجليل، حتى تسليمه السلطة للمؤتمر الوطني العام المنتخب في شهر أغسطس 2012، حيث رفضت القوي السياسية الموالية للإخوان الانتخابات التي أجريت ونشب صراع بين حكومة طرابلس وحكومة طبرق حتى ديسمبر 2015، تاريخ توقيع اتفاق الصخيرات. (همام، 2023، ص183-184)

ومنذ أنّ بدأت معضلة تسليم السلطة في ليبيا بين المؤتمر الوطني العام (أول برلمان منتخب بعد 2011) ومجلس النواب في أغسطس 2014، وليبيا تعاني من حالة انقساماً سياسياً حاداً تسبب في انقسام معظم مؤسسات الدولة السيادية على نفسها تباعاً بين إدارتين وكذلك حكومتين غرب البلاد وشرقها. (الوصلي، 2023).

حيث أفضى اتفاق الصخيرات إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني ومجلس رئاسي مكوّن من 9 أشخاص يمثلون أقاليم البلاد، وقوى سياسية مختلفة، بالإضافة إلى بقاء مجلس النوب، وعودة المؤتمر الوطني العام إلى مسمى جديد وهو المجلس الأعلى للدولة.

إلّا أنّ اتفاق الصخيرات تعثر وطبيعة الأوضاع العسكرية على الأرض فرضت كلمتها، فلم يتمكن رئيس حكومة الوفاق فائز السراج من استلام مهامه في طرابلس إلّا في مارس 2016، كذلك لم يقر مجلس النواب الحكومة رسمياً، وظلت الحكومة التي يدعمها برئاسة عبد الله الثني مستمرة في أداء مهامها مما عمق الانقسام السياسي، وأبقى البلاد في ظل حكومتين.

ودخلت حكومة السراج إلى مدينه طرابلس بدعم من مجموعات مسلحة مولياً لها، وخرجت بذلك حكومة الإنقاذ المدعومة من المؤتمر الوطني العام، والتي حاولت العودة مرة أخرى في أكتوبر من ذات العام لكن فشلت في إزاحة حكومة الوفاق.

في الجانب الآخر من البلاد استمرت عملية الكرمة العسكرية، والتي أضفى عليها مجلس النواب شرعيته، وتعيين خليفة حفتر قائداً عاماً للجيش، وتمّ ترقيته إلى رتبة مشير، وسيطر الجيش خلال عامي 2017-2018، على مدينتي بنغازي- ودرنة.

وفي ظل الانقسام الحكومي والمؤسسي قائماً في ليبيا حتى 2019، بالرغم المحاولات الدائمة والمستمرة لعقد الاتفاق بين قائد الجيش الليبي خليفة حفتر، ورئيس الحكومة فائز السراج إلّا أنّ كل المحاولات بائت بالفشل مما أدى إلى تصعد التوتر. (العجمي، 2025)

وفي إبريل 2019، قام الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة بلقاسم حفتر بعملية عسكرية على طرابلس، بدريعة القضاء على الجماعات المسلحة، غير أنّ هذه العملية فتحت أبواب مواجهات دامية استمرت إلى أكثر من سنة، وأنهت بوقف النار بوساطة دولية في أكتوبر 2020.

بتزامن مع ذلك بدأت مفاوضات في جنيف برعاية الأمم المتحدة نتج عنها تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئيسه عبد الحميد دبيبة، ومجلس رئاسي ثلاثي يضم كل من محمد المنفي وموسى الكوني وعبد الله اللافي.

وكان من المخطط إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في ديسمبر 2021، ولكن حالت دون ذلك الخلافات السياسية والقانونية، مما أدى إلى إلغائها، وعقب ذلك أعلن مجلس النواب الليبي انتهاء ولاية حكومة أدبية، وإقالة حكومته وتعيين فتحي باشاغا رئيساً للحكومة الجديدة.

ولكن دبية رفض القرار، واستمر في منصبه، مما أعاد ليبيا إلى مربع الانقسام الأول. (جاندان، 2025)

وكانت من أهم مظاهر الانقسام السياسي في ليبيا طيلة الفترة الماضية وجود حكومتين وبرلمانين، وسيطرة أجهزة متنازعة أيدلوجياً وسياسياً جيوش ومليشيات، بالإضافة إلى التراكمات القديمة والحسابات على مناطق النفوذ وحدود السلطة والسعي للسيطرة على مراكز القوة المتحكمة في موارد الدولة ومناصبها. (رستم، 2023)

الأسباب الداخلية لحالة الانقسام السياسي الليبي:

حيث تلعب في المقام الأول الانقسامات القبلية والجهوية عاملاً محورياً في رسم ملامح المشهد السياسي في ليبيا، حيث تبنت بعض المناطق والقبائل مواقف سياسية متباينة، مما أدى إلى نشوب صراعات وتحالفات مسلحة، كما أنّ الخلافات الأيديولوجية والسياسية بين القوي السياسية أدت إلى تعميق الانقسام السياسي، حيث إنّ هذه القوى سعت إلى مراكز القرار والموارد الاقتصادية المهمة كالنفط والغاز، مما أسهم في أحداث صراعات عنيفة بينها في ظل غياب مؤسسات الدولة الوطنية القوية، وعملت هذه القوى على استغلال الفراغ السياسي والأمني للتعزيز نفوذها ومصالحها الخاصة. (علي، 2025، ص19).

حيث إنّ هذه العوامل الداخلية تعاضدت لإنتاج حالة الانقسام المستمرة داخل البلاد:

1. العامل القبلي ودوره في الانقسام السياسي في ليبيا: يُعدّ النظام القبلي في ليبيا من أبرز العوامل التي كان لها تأثير كبير في تشكيل الحياه السياسية في المجتمع الليبي، حيث تُعدّ القبيلة عنصراً أساسياً في مكونات المجتمع الليبي، واستخدم النظام السابق القبيلة لتثبيت أركان الدولة بالاعتماد على تقريب قبائل ذات تأثير وثقل، كما لعبت بعض القبائل دوراً محورياً في الأزمة المسلحة في ليبيا بدعم من حلف شمال الأطلسي حيث كان لها القول الفصل في العديد من المعارك الميدانية، ولكن بعد سقوط نظلم القذافي ازدادت النزاعات القبلية سواء كان ذلك في الغرب الليبي أو الشرق أو الجنوب. (زردومي، 2012-2013، ص146). وتمثّل القبيلة في العديد من المدن الليبية سلطة عليا أشبه الدولة الضعيفة وذلك نتيجة الانقسام السياسي وغياب السلطة المركزية، حيث تخشى القبيلة من ردة فعل من تحالفات قبلية إذا ما مارست سياسة العدوان وفي كثير من الحالات يتم الخطف والتصفيات على الهوية القبلية في أكثر من مكان، وهو ما يفسّر الهدوء النسبي في العلاقات بين القبائل الليبية رغم حالات الانفلات الأمني، كما برزت بعض التحالفات القبلية تحت التحالف القبلي المناطقي حيث تكون التحالفات تدريجية ومبنية على مصالح مشتركة، كما أنّ المجتمع الليبي ليس مجتمع مدني بل هو مجامع قبلي من الصعب التأثير على أفراده بسهولة، وأنّ القبيلة ليست مؤسسة بها قواعد رسمية. (اوصيف، 2021، ص1347)

2. انتشار النزاعات المسلحة وفشل المرحلة الانتقالية: غياب الشرعية هو أحد أسباب النزاعات المسلحة في ليبيا، وهو ما جعل منها عرضة إلى التدخّل الأممي، حيث إنّ المحرك الأساسي للصراعات هو أطراف خارجية، فمع تزايد حجم التدخّلات الخارجية وتعدد أطرافه ازداد تعقيد المشهد الليبي، وكانت أدوات الصراع في يد قوى دولية وإقليمية، وهو ما جعل لها تأثير قوى على قرار الحرب والسلم.

فالمشهد السياسي الليبي اليوم هو مسير من الخارج بشكل شبه كامل، والعملية السياسية وما نتج عنها من اتفاقيات وتفاهمات هي بالكامل منتج خارجي، كما أنّ الأجسام التشريعية والتنفيذية في ليبيا تستمد شرعيتها من الخارج، كما أنّ المسار العسكري أيضاً أصبح يعتمد على آراء قوة دولية وإقليمية وتفاهماتها، وبالتالي أصبحت ليبيا ملفاً على طاولة الأطراف الخارجية المتدخلة في الشأن الليبي، وامتداد لنفوذ خارج حدودها. (لطفي، 2015). وكانت هناك عدة عوامل ساهمت في زيادة حدة الانقسام السياسي هي:

1. **حالة الفراغ المؤسساتي:** استند المجلس الانتقالي إلى شرعية الثورة في إصدار الإعلان الدستوري المؤقت، وأصدر المجلس الانتقالي استجابة إلى تطلعات الشعب الليبي من أجل تحقيق الحرية والديمقراطية ودولة المؤسسات. وحيث تحظى المادة 30 من الإعلان الدستوري المؤقت بمكانة مهمة، حيث إنّها توضح شكل النظام السياسي، كما أنّها تحدد معالم مراحله، مما يمكن اعتبارها خارطة طريق الديمقراطية، حيث إنّ هذا الإعلان الدستوري مرجعية تستند إليه كل السلطات في ليبيا، غير أنّه من الناحية الواقعية لم يتمكن من حل التناقضات التي خلفها الانقسام السياسي والتدخّل الأجنبي، وتجنب الصراعات حيث تبيّن مدى هشاشة الوضع القائم وضعف المؤسسات في الدولة الليبية.
2. **الصراع بين النخب السياسية:** اتسمت النخب السياسية بعدم كفاءتها وعدم قدرتها على إنهاء حالة الانقسام السياسي بشكل فعّال، فبعض هذه النخب مصطنعة بفعل وسائل الإعلام، كما أنّ صعود بعض أفراد هذه النخب يعتمد على عوامل أخرى تتمثّل في القوة الاقتصادية، أو الحزبية، أو العسكرية، أو القبلي التي تمتلكها بدلاً من القدرة والكفاءة.
3. **الاقصاء السياسي:** حيث إنّ قانون العزل السياسي، وعدم القدرة على استيعاب النخب، حيث جاء هذا القانون لغرض إقصاء كل المسؤولين السابقين ممن كانت تربطهم علاقات بالنظام السابق وعدم أحقيتهم في تولي مناصب سياسية أو إدارية، كذلك أي وظائف عليا في الدولة. (علي، 2025، ص22-23-24).

المبحث الثاني: دور التدخّلات والإقليمية الدولية في تعميق الانقسام السياسي:

تُعدّ ليبيا منذ سقوط نظام القذافي سنة 2011، ملعب جيواستراتيجي، جعل منها بورة للتوتر والتنافس بين القوي الكبرى بحراك شعبي بمساعدة دولية خاصة من حلف الأطلسي أدى ذلك إلى حدوث اختلال في النظام العالم للدولة، مما أدى إلى دخولها في دوامة من العنف السياسي والاجتماعي، وأصبحت الساحة الليبية حلبة للصراع والتنافس بين مختلف القوى الكبرى والتي أسهمت بشكل فعّال وحاسم في إسقاط النظام السابق، فمنذ 2014 شهدت ليبيا مرحلة جديدة اتسمت هذه المرحلة بالصراع على السلطة بين مختلف التيارات السياسية المتناحرة، حيث اتخذ هذا الصراع طابعاً سياسياً وعسكرياً بين القوى الداخلية المتناحرة؛ لأجل إعادة ترسيم نفوذها على القرار السياسي الليبي، مما أدى إلى انقسام على الصعيد السياسي، والمؤسساتي بين الشرق والغرب، حيث إنّ كل طرف يسعى إلى استقطاب حلفاء له. (طالب، 2024، ص125)

وأدت التدخّلات الإقليمية والدولية في الشأن الليبي إلى تعميق الانقسام السياسي الليبي وبشكل ملحوظ. وفي هذا السياق حيث قامت بعض القوى الإقليمية بدعم أطراف الصراع مثل مصر والإمارات بدعم القوات الموالية للمشير خليفة حفتر، حيث اعتبرت أنّ دعمها لهذا الطرف سوف يساهم في استقرار المنطقة وحماية المصالح الأمنية المشتركة. في حين أنّ تركيا دعمت حكومة الوفاق الوطني في مدينة طرابلس، حيث اعتبرت أنّ استقرار الحكومة المعترف بها دولياً يمثّل أهمية استراتيجية في شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث إنّها تسعى لتعزيز نفوذها الإقليمي. وعلى الرغم من أنّ هذه التدخّلات ساعدت الأطراف المدعومة في تعزيز قوتها العسكرية، إلّا أنّ تأثيراتها على المدى الطويل فإنّها تظل محل جدل. فالتدخّلات الخارجية –رغم نواياها الاستراتيجية– غالبًا ما تؤدي إلى تعميق الانقسامات بين الأطراف الليبية وتعقيد جهود التسوية السياسية السلمية. كما أنّ التدخّلات العسكرية تؤدي من معاناة المدنيين، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية في البلاد. (الدالي، 2025)

ومن التدخّلات الدولية والإقليمية في حالة الصراع الليبي يلاحظ أنّ هذه التدخّلات الدولية والإقليمية منحازة لطرف على حساب طرف آخر في الأزمة الليبية، بالتالي أسهمت في تعزيز حالة الانقسام كان تأثيرها سلبي أكثر مما هو إيجابي، حيث عملت الأطراف الليبية على الاستقواء بالحلفاء الدوليين والإقليميين من أجل تعزيز مركزها التفاوضي، وهو ما جعلها أكثر تعنتاً في مواقفها تجاه خصومها، ومثل لها حماية، مما يعني استمرار الخلاف سيسمح بمزيد من التدخّل، وسيجعل عملية التسوية السياسية للازمة السياسية التي باركها المجتمع الدولي معرضة للانهيار. (فضلي، 2018)

وأدى التدخّل الدولي في ليبيا إلى حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها ليبيا، ولعل أهمها الدور الغربي ومن ورائه كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا، وتركيا، بالإضافة إلى روسيا، وكذلك بعض الدول العربية قطر، والإمارات، والسعودية، ومصر، حيث أدى عدم الاستقرار في ليبيا إلى موجة جديدة من التدخّلات الأجنبية وفتح جبهة جديدة من الصراع والتنافس والصراع بين القوي الكبرى من أجل الحفاظ على المصالح. كما أنّه على الرغم من أنّ مهام حلف شمال الأطلسي انتهت من الناحية النظرية بعد مقتل القذافي، إلّا أنّ الواقع سيظل العامل الدولي مؤثراً في المشهد الداخلي الليبي، ليس فقط من أجل المصالح النفطية أو إعادة الإعمار، أو حماية المدنيين، أو منع الهجرة غير الشرعية، وإنّما من أجل إنشاء شبكة من التحالفات العميقة بهدف تمكين دول الناتو مواجهة الأخطار القادمة من الموقع الجيوستراتيجي لليبيا باتجاه أوروبا، والحفاظ على خطوط المصالح في عمق منطقة الساحل والصحراء. (طالب، 2024، ص125) .

المبحث الثالث: تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي في ليبيا:

شهدت الحالة الليبية منذ انتفاضة 17 فبراير 2011، عدة تحولات جذرية أدخلتها في حالة من عدم الاستقرار لها تداعياتها على الأمن القومي الليبي نتيجة التقلبات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. منذُ الإطاحة بنظام معمر القذافي في أكتوبر 2011، بعد حدوث صراع مسلح ودعم دولي، ومنذ ذلك الحين تحاول ليبيا بناء دولة حديثة لكنها انزلقت في سلسلة من الصراعات والانقسامات الداخلية (رؤي ليبيا، 2025).

أولاً: التداعيات السياسية:

تعيش ليبيا منذ الإطاحة بالقذافي في عام 2011، إلى وجود وضع سياسي معقد أدى إلى نزاعات مسلحة متكررة أفضت إلى وجود مؤسسات مفككة، وانقسام سياسي عميق وصل إلى كل مؤسسات الدولة، إذ لا تكاد تنجو منه أي مؤسسة في ليبيا. (مركز الجبهة الوطنية للدراسات، 2025). حيث شهدت ليبيا عدة حكومات منذ سقوط نظام القذافي بدأت بالحكومة الانتقالية برئاسة عبد الرحيم الكيب، ثم حكومة زيدان، وبعدها حكومة فائز السراج، وانتهاءً بحكومة الوحدة الوطنية الحالية التي يتراسها عبد الحميد الدبيبة، والتي أفرزتها اتفاقية جنيف، حيث كلفتها بالقيام بالانتخابات في 24 ديسمبر 2021، وهو ما لم يتم تحقيقه حتى الآن؛ وذلك نتيجة لعدة أسباب تتعلق بمجلس النواب والدولة، ولكن سيرة هذه الحكومات شهدت انقسامات حكومية (حكومتين شرقاً وغرباً)، وذلك منذ تصويت المؤتمر الوطني العام بحجب الثقة على رئيس الحكومة الليبية المؤقتة علي زيدان، وتكليف عبد الله الثني بمهامه والذي رفض تسليم مهامه حتى جاءت اتفاقية جنيف، حيث نازع كل من عمر الحاسي وبعده حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج لتنتهي الحكومة المؤقتة بعد وصول المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية للحكم، وفي نفس الوقت حكومة الوحدة الوطنية أيضاً لم تسلم من الانقسام، حيث بعد عدة أشهر كانت الأزمة بين الحكومة ومجلس النواب فقرر مجلس النواب سحب الثقة منها وتكليف حكومة برئاسة فتحي باشاغا ليبقَ الصراع بين الحكومتين حتى أكتوبر 2024. (طالب، 2024)

حيث تتواجد في ليبيا حكومتان متنافستان، الأولى في مدينه طرابلس غرباً، ويرأسها عبد الحميد الدبيبة، وهي الحكومة التي أقالها البرلمان، على رغم اعترف الأمم المتحدة بها، والثانية في مدينة بنغازي بالمنطقة الشرقية، برئاسة أسامة حمّاد، وتحظى بدعم من البرلمان الذي يرأسه عقيلة صالح (مركز الجبهة الوطنية للدراسات، 2025).

وأدى التغيير الهيكلي المستمر في مؤسسات الليبية أفقدها قدرتها على استمرارية التفكير والبناء وأثّر ذلك بشكل سلبي على الثقافة السياسية للمجتمع، كما حرمها من فرص التطور الطبيعي والوصول إلى نشوء ثقافة سياسية ديمقراطية ومدنية حديثة، مما جعل البلاد تفتقر اليوم إلى ما تحتاجه لعناصر مواجهة أزمة النهوض والتي تُعدّ شرطاً أساسياً من شروط الديمقراطية وعملية بناء الدولة. (الحار، المشهد السياسي الليبي المسارات والسياسات، 2023).

كما أنّ أزمة الدستور وما ترتيب عليها من تداعيات على مسار العملية السياسية حيث إنّ الخلافات التي رافقت عملية صياغة الدستور ثقافية وقانونية وسياسية ساهمت في تعميق الأزمة السياسية في ليبيا، حيث كان فشل مشروع الدستور سبباً في مزيد من الانقسام والاحتقان، وتعثّر بناء الدولة في مرحلة ما بعد القذافي، بدلاً من تشكيل مرحلة مفصلية في تاريخ ليبيا تفضي إلى بناء نظام ديمقراطي جديد. (كندير وعمر، 2022). فحالة الانقسام السياسي التي تعيشها ليبيا في وقتنا الراهن في ظل تعدد الأجسام السياسية أدت بشكل كبير إلى خلق حالة من الفوضى السياسية والأمنية تمثّلت في تنوع وتعدد المؤسسات الجهوية العسكرية والأمنية، الأمر الذي أثّر سلباً على عمل وكفاءة تلك المؤسسات وقدراتها وأدائها وولائها، وهذا بدوره يقودنا إلى أنّ عامل الانقسام السياسي كان عاملاً رئيساً وأساسياً في التأثير على الأمن القومي للدولة، حيث يمكن القول إنّ عدم قيام دولة تحت قيادة سياسية واحدة، وجسم سياسي واحد، ومؤسسة أمنية وعسكرية واحدة سوف يؤدي إلى خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي مما يؤثر على الأمن القومي للدولة. (الكيلاني، 2024، ص85-86)

ثانياً: التداعيات الأمنية:

أفرز الواقع الجديد في ليبيا بعد 2011، والصراعات المتعددة في البلاد انقساماً عسكرياً كبير في المؤسسة العسكرية، حيث بدأ الجيش الوطني معركة ضد ما وصفها بالمجموعات المتطرفة في 2014، وبعد حوالي 4 سنوات من القتال فرض سيطرته على المنطقة الممتدة من الحدود المصرية شرقاً، إلى تخوم مدينة سرت غرباً، وظلت تلك المناطق التي يسيطر عليها الجيش تتوسّع حتى شملت نحو ثلثي البلاد في الوقت الحالي، ما جعله رقماً مهماً في المعادلة الليبية.

وخلال تلك المعارك فقد الجيش عدداً من قادته، وتراجع ظهور آخرين خلال السنوات اللاحقة، فيما ظلت قيادته بيد المشير أركان حرب خليفة بلقاسم حفتر، ويرأس أركانه الفريق أول عبد الرازق الناظوري، فيما ترقّى لرئاسة أركان القوات البرية الفريق الركن صدام خليفة حفتر.

وفي غرب البلاد خلقت الصراعات والمعارك العسكرية المختلفة عدة تحالفات بين المجموعات المسلحة، بدءاً من فجر ليبيا في عام 2014، ومن ثم البيان المرصوص ضد تنظيم داعش في 2016، وأخيراً بركان الغضب التي واجهت الجيش الوطني في معارك طرابلس عام 2019.

وهذه المجموعات التي نشأت منذ 2011 بالمواجهات مع نظام القذافي، استمرت في وجودها تحت مسميات مختلفة، كما شهدت اندماجات، أو حروب أدت إلى نهاية البعض منها. (مركز الجبهة الوطنية للدراسات، 2025). وأفرزت الأزمة الليبية وحالة الانقسام السياسي انتشار ظاهرة الإرهاب في المنطقة، وذلك باستغلال هشاشة الوضع الأمني في ليبيا نتيجة الانقسام السياسي، وكذلك ضعف الرقابة على حدود دول المنطقة في ظل انتشار الأسلحة، وسقوطها في أيدي الجماعات الإرهابية، والتي تستخدمها وسيلة لإحداث الفوضى في المنطقة. (خالف وعبد الغاني، 2015-2016).

كما أنّ تعدد المراحل الانتقالية بعد انتهاء الحرب أدى إلى العزل والتخوين والإقصاء بحجة الولاء للنظام السابق، وطال ذلك أغلب أفراد الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى من ضباط وضباط صف وجنود، ولم يستثنَ من ذلك من انشقوا وقاتلوا في صفوف المعارضة، وفي ذات الوقت فتح المجال لظهور الميلشيات والتشكيلات المسلحة الخارجة عن إطار المؤسسة العسكرية والمدعومة من أطراف محلية ودولية بهدف عرقلة عملية بناء الدولة وإنهاء حالة الانقسام. وواجهت عملية بناء الجيش الليبي عقبات كثيرة منها عقبة التسليح تنفيذاً للحظر المفروض من مجلس الأمن على استيراد الأسلحة، رغم أنّ التنظيمات المتطرفة تمكّنت من الحصول على الدعم والسلاح من أطراف خارجية، وتشير بعض الدلائل إلى أنّ فشل محاولات فشل دمج المليشيات المسلحة مع الجيش والشرطة نتيجة الاختلافات الايديولوجية وارتباطات سياسية خارجية، حيث مثّلت هذه الارتباطات عقبة أمام بناء مؤسسة عسكرية موحدة. (الرشيد وادبيش، 2017، ص100).

واستمرار الفوضى في ليبيا سوف يؤثر بشكل مباشر على مستقبل ليبيا، الأمر الذي سيؤدي إلى تهديد أمن الدول بمختلفة جوانبه، ويتجاوز ذلك التهديدات السياسية والاقتصادية والأمنية للدول الأوروبية مثل تعليق صادرات الغاز إلى إيطاليا لنحو أسبوع بسبب المواجهة معها في مجمع مليته للنفط والغاز غرب مدينة طرابلس، في شهر مارس 2013، حيث ينطلق جوهر تحليل الدول في العلاقات الدولية من كيفية تحقيق الأمن والاستقرار الوطني، وحاصة في ظل ما يعرف بالأمن الإقليمي، حيث من الصعب فهم الأمن القومي للدولة معينة بصرف النظر عن الاعتماد المتبادل، بما في ذلك الأمن، حيث يتم إنهاء المشكلات الأمنية بطريقة تجعلها مترابطة بحيث لا يمكن تحليل مشكلاتها الأمنية أو إنهاؤها أو حلها بشكل فردي، وهذا ما يجعل من الدول تتبنى سياسية أمنية مشتركة لتجنب انتشار انعدام الأمن. (نقريش، 2023، ص805)

وتسبب الانقسام السياسي في البلاد إلى إضعاف المؤسسة العسكرية وتعدد الكتائب والمليشيات المسلحة باختلاف أجنداتها، بحيث أصبح الوضع الأمني يشكّل التحدي الأكبر الذي يواجه لبناء الدولة، وتحقيق الاستقرار السياسي، فوجود السلاح خارج سيطرة الدولة، وعدم تشكّل مؤسسة عسكرية موحدة لضبط البلاد تجعل من الوضع الأمني مفتوح على كل الاحتمالات.

كما أدى الانقسام السياسي وتعميق الأزمة الأمنية واتساعها أدت إلى اندلاع متكرر للصراعات المسلحة بين مختلف الأطراف المشكلة للمشهد السياسي الليبي الذي أصبح يتغذى من الأزمة الليبية، ويغديها في نفس الوقت. وبذلك فإنّ الانقسام السياسي في ليبيا ساهم في إضعاف المؤسسة العسكرية، وانتشار الصراعات والحروب وخلق مؤسسات أمنية وعسكرية منافسة متحاربة ومنقسمة يصعب توحيدها بشكل يضمن سلامة الأمن الوطني والقومي لليبيا. (عمر، 2025، ص322)

ثالثاً: التداعيات الاقتصادية:

يُعدّ الانقسام السياسي أحد أكبر التحديات التي تواجه الدول التي تعاني من صراعات ونزاعات داخلية، ففي حالة ليبيا أدى الانقسام السياسي إلى تأثير عميق ومتعدد الأبعاد على اقتصاد الوطني، حيث إنّ هذا الانقسام تحدياً كبير على عملية التنمية والاستقرار المالي في البلاد، حيث تسببت الصراعات المسلحة إلى تراجع في معظم القطاعات الاقتصادية الحيوية. (عمر، 2025).

كما أنّ الانقسام لحِق أيضاً مصرف ليبيا المركزي الذي حاول مجلس النواب تكليف رئيس بديل له عدة مرات لكنه باء بالفشل، مع تمسك محافظه السابق الصديق الكبير بمنصبه، وانتهت العملية بتكليف نائبه علي الحبري برئاسة المصرف حيث ظل بمقرين لسنوات، قبل أنْ ينهي الحوار الذي استضافته مدينة جنيف السويسرية في 2021، هذا الانقسام أيضاً لتقوم لاحقاً حكومة الوحدة بإقالة الكبير وتكليف الناجي عيسى محافظاً للمصرف. (مركز الجبهة الوطنية للدراسات، 2025).

وبالرغم من أنّ ليبيا تمتلك احتياطيات ضخمة من الغاز والنفط، إلّا أنّ الوضع الاقتصادي في البلاد ما يزال متدهوراً، فقد أدى إغلاق الحقول والموانئ النفطية نتيجة للصراعات الداخلية إلى تراجع كبير في إنتاج الغاز النفط وتقلص حجم الإيرادات الحكومية، مما أثر بشكل سلبي على الاقتصاد الليبي. (محمود، 2024).

وأشار التقرير الصادر عن مركز "أنباء الأمم المتحدة" عن تداعيات الانقسام السياسي على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا إلى أزمة السيولة حيث تُعدّ أبرز التحديات الاقتصادية فمنذ عام 2014، تعاني المصارف الليبية من نفص حاد النقد المتوفر، مما أدى إلى صعوبة حصول المواطنين على أموالهم، الأمر الذي بدوره سبب في أزمات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق؛ ويعود السبب الرئيس لهذه الأزمة للانقسام السياسي الذي نتج عنه وجود حكومتين، ومصرفين مركزيين يعملان في آن واحد، مما أدى إلى حدوث حلل في السياسية النقدية، حيث تسببت الأزمة في زيادة الاعتماد على السوق السوداء على الحصول على العملات الأجنبية، مما أثر سلباً على قيمة الدينار الليبي. (الانقسام السياسي في ليبيا.. هل هو المحرك الرئيس للازمة الاقتصادية)

وانتج الانقسام السياسي في ليبيا تداعيات كبيرة على الاقتصاد الليبي حيث إنّ الطبيعة الريعية الهشة حيث يساهم النفط والغاز في حوالي 70% من الناتج المحلي، وما يزيد عن حوالي 95 % من إجمالي الصادرات، وما يقارب من 90% من إيرادات الحكومة، مما عرّض اقتصاد البلاد لمخاطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلى جانب تعثّر عملية إنتاج النفط والغاز نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي والفوضى في معظم مناطق البلاد، وبذلك يمكن إجمال بعض التداعيات في بعض الأسباب الآتية:

1. تأكل البنية التحتية لقطاعات إنتاج النفط والغاز، كذلك رأس المال الاجتماعي والإنتاجي، بحيث امتد ذلك إلى كل من الموانئ النفطية والحقول، والمطارات، كذلك خروج الكثير من المؤسسات الزراعية، والصناعية، والخدمية، والصحية عن الجدمة بشكل كلي أو جزئي.

2. توقف معظم مرافق الإنتاج والعمل مما أدى إلى تراجع حادٍ في الإنتاج الإجمالي المحلي مما أدى إلى انخفاض في معدلات النمو الحقيقي بمعدلات مرتفعة سجلت أرقام قياسية بلغت عام 2014، نحو 47.7، نتج أساساً عن انخفاض حاد في انتاج النفط الذي سجل 60.4 في العام 2014.

3. ارتفاع الحاد في معدلات التضخم والذي ارتفع بشكل تصاعدي خلال الفترة من 2010 –2017، حيث وصل إلى معدل 2.4 % في العام 2010، ثم ارتفع ليصل إلى 15.9 في عام 2011، ثم ارتفع إلى مستوى 25.9 في عام 2016، ثم سجل أعلى مستوى تضخم في الربع الثاني من عام 2017، ليصل إلى

26.3، بحيث يعكس تأكل مستوى الأجور، وانخفاض القدرة الشرائية للدينار الليبي. (الرشيد وادبيش، 2017، ص106-107)

وسببت الأقسام السياسي في ليبيا والصراعات التي أصابت الدولة، وتنافس الأطراف الليبية المتناحرة على السلطة والشرعية والسيطرة على حكم البلاد أوضاع معيشية صعبة على المواطنين الليبيين، وكذلك الصراع على النفط، وبالتالي فإنّه في ظل هذه المعطيات تنعكس على الوضع المعيشي للمواطن في صورة أزمات مستمرة في متطلبات الحياة اليومية للمواطنين كالنقص في الخدمات الأساسية. (ناعم، 2024، ص367)

رابعاً: التداعيات الاجتماعية:

يُعدّ العامل الاجتماعي من العناصر الأساسية التي تساهم في تعزيز الأمن القومي، حيث إنّ العامل الاجتماعي يلعب دوراً حيوياً في بناء المجتمعات المتماسكة والمستقرة، حيث إنّ التضامن والتعاضد الاجتماعي بين أفراد المجتمع لهما تأثير كبير على قدرة الدولة على مواجهة الصعوبات والتحديات.

فالترابط الاجتماعي يعني وجود روابط قوية بين أفراد المجتمع مما يقلل من حجم النزاعات الداخلية داخل المجتمع الواحد، كما أنّ التضامن بين أفراد المجتمع يجعلهم يشعرون بالانتماء للمجتمع الواحد، فإنّ ذلك يقلل بطبيعة الحال من فوضى الانقسام السياسي، فالمجتمعات المتماسكة أكثر قدرة على مواجهة التحديات سواء كانت سياسية أو اقتصادية. (عمر، 2025، ص53)

فالهجرة السرية والجريمة المنظّمة مع سقوط نظام القذافي وانهيار مؤسسات الدولة الليبية، وعموم الفوضى والانفلات الأمني، مما جعل من ليبيا مقصد إلى طالبي الهجرة السرية إلى أوروبا، فالسواحل الأوروبية قريبة من ليبيا، والاستقرار والأمن منعدم في المنافذ البحرية والبرية في ليبيا، ولذلك أصبحت الهجرة السرية في ليبيا سلعة رائجة ومن أبرز مصادر الهجرة الإفريقية لليبيا، ومنطقة القرن الإفريقي والمغرب العربي، وتشرف عليها الميلشيات المسلحة وهي مليشيات مسلحة جهوية وقبلية وأيديولوجية تتقاسم السلطة والنفوذ فيما بينها، وحلت محل الشرطة والجيش وأجهزة الضبط القضائي، ولاسيما أنّها وجدت ترسانة ضخمة من السلاح قوامها 21 مليون قطعة سلاح من مخالفات الحرب. (خالف وعبد الغاني، 2015-2016)

وأدت الأحداث في ليبيا والتي اتسمت بطابعها الدموي إلى خلق أحقاد وعداوات بين القبائل والمدن الليبية، مما نتج عنه الميل إلى الثأر والانتقام، كما أنّ انتشار السلاح بين المواطنين من أجل الدفاع عن أنفسهم، أشعرهم بمزيد من القوة والاستعلاء. (همام، 2023، ص186)

ولذلك كله تعرّض النسيج الاجتماعي الليبي والذي كان متماسكاً من قبل الاقتتال والانقسام السياسي إلى الصراعات والانقسامات بين مؤيد ومعارض للأطراف المتصارعة على السلطة، مما أدى إلى تفكك وتشظي في النسيج الاجتماعي الليبي، ومما من زاد من حدة ذلك هو التدخّل الدولي في الصراع الليبي، مما أدى إلى إطالة أمد الصراع، بحث لم تسلم كل مكونات الشعب الليبي من تداعياته ومن ضمن بعض هذه التداعيات.

1. انتشار عصابات الجريمة المنظّمة والتي تمتهن الخطف والسلب والنهب بهدف الابتزاز والحصول علي المال، كذلك انتشار أعمال الثأر والانتقام خارج القانون، كذلك نتج عنه شعور المواطن بالخوف وعدم الأمان والارتباك، وكل هذه الأمور أصبحت سمة المشهد الاجتماعي السائد في البلاد.

2. أصبح هناك خلل في منظومة القيم مما أدى إلى تراجع القيمتين الدينية والأخلاقية في مقابل القيم الاقتصادية؛ وذلك بسبب انتشار العنف بكل أشكاله الجسدي واللفظي، وهو ما زاد من حدة التفكك الاجتماعي.

3. انتشار الإدمان والانحراف والمخدرات والأمراض النفسية بين الشباب، وهي نتيجة الصراعات والحروب، حيث يتعرض الشباب إلى تجارب قاسية ومواقف مؤلمة يصعب في كثير من الأحيان معالجتها، حيث تعجز الدولة عن تأمين حدودها، ومنع حركة التهريب والاتجار بالمخدرات، حيث جميعها تساهم في تفاقم المشاكل الاجتماعية. (الرشيد وادبيش، 2017، ص107-108) .

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية للوضع السياسي في ليبيا في ظل لانقسام السياسي:

نتيجة إلى تداخل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في الشأن الليبي تتعقد وتتعدد الرؤي المستقبلية حول مستقبل الشأن الليبي ولذا سنتناول ثلاث سيناريوات أساسية محتملة حول مستقبل الشأن الليبي. (همام، 2023، ص198):

السيناريو الأول: الحل السياسي ووقف الأعمال القتالية: اهتداء الأطراف الليبية في الآونة الأخيرة جاء بدفع الولايات المتحدة الأمريكية وجهود المبعوث الأممي للأمين العام للأمم المتحدة في دفع مسيرة عملية التسوية في ليبيا ودفعها وتحريكها من حالة الجمود التي أصابها إلى إمكانية إجراء الانتخابات، وتكون قادرة على إقامة حكومة جديدة تستطيع احتواء كل الأطراف الليبية.

وفي هذا الإطار قام المبعوث الأممي عبد الله باتيلي مبادرة كانت تهدف إلى إحراج مجلس الدولة والنواب، وعدم إتاحة الفرصة لهم من أجل المناورة، والدفع بهم إلى ضرورة التوافق على قاعدة دستورية تقوم على أساسها الانتخابات المقبلة، وكذلك توجيه الرأي العام الليبي نحو قضية أساسية وهي أهمية إقامة الانتخابات، وضرورة المضي في خلق المصالحة الوطنية التي يرعاها المجلس الرئاسي والاتحاد الإفريقي. (الحار، المركز الليبي ، 2023)

فالقيام بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية يُعدّ خطوة من أهم الخطوات التي يجب أنْ يتم اتخاذها من أجل وضع أسس للدولة وشكلها واتجاهاتها، وتمثّل هذه الخطوة المخلص الفعلي لمستقبل الديمقراطية في ليبيا، وإنهاء حالة الانقسام السياسي، وبدون نجاح العملية الانتخابية لا يمكن إنجاح العملية الديمقراطية في ليبيا. ويتم ذلك بحكومة انتقالية ومجلس خاص لترتيب الانتخابات، حيث يُعدّ هذا شرطاً أساسياً للوصول إلى نتيجة هي القيام بالانتخابات لإخراج البلاد من المراحل الانتقالية، ويكون ذلك وفق شروط ومعايير خاصة، ويكون محدد بفترة زمنية معينة، كذلك وضع وصياغة دستور، حيث يُعدّ النقطة الجوهرية التي يتم من

خلالها تنظيم الشؤون السياسية والقانونية، حيث تُعدّ صياغة الدستور من أهم المراحل والخطوات التي يتم من خلالها تحقيق قيام الدولة الديمقراطية أو فشل الدولة واستمرار الانقسام؛ وذلك لأنّ الدستور هو المحدد للأطر المؤسساتية داخل الدولة. (علاء الدين، 2012-2013، ص151)

ولهذا السيناريو إيجابيات كثيره سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي: فعلى الصعيد الداخلي يحقق الحفاظ على الوحدة الوطنية للدولة الليبية، كما يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، وفتح المسار والطريق من أجل تحقيق الإصلاح السياسي والديمقراطي، أمّا على الصعيد الخارجي: فهو يؤدي إلى وقف التدخّلات الدولية والإقليمية في الشأن الليبي، والمساهمة في تحقيق الاستقرار الإقليمي ووقف الأخطار والانعكاسات السلبية على دول الجوار وأمن المنطقة العربية. (همام، 2023، ص199)

السيناريو الثاني: تقسيم الدولة: فشلت كل محاولات إنهاء حالة الانقسام السياسي في ليبيا، كما تعثرت جميع الجهود والاتفاقيات الموقعة بين المجلس الرئيسي وحكومة الوفاق في طرابلس، وبين مجلس النواب في طبرق وبنغازي، ليبقَ التشتت والانقسام الداخلي أهم مازق يتخبط فيه الليبيون رغم كل المبادرات الدولية والإقليمية التي تسعى جاهدة إلى إنهاء حالة الانقسام لضمان وحدة الشعب الليبي وسلامة أرضية، وتعددت الأصوات في ليبيا المطالبة بتغيير شكل الدولة الواحدة في ليبيا والانتقال من الدولة البسيطة إلى الدولة المركبة كفيدرالية، أو تشكيل أقاليم تتمتع بحكم ذاتي، بما يواجه التهميش وعدم التوزيع العادل للثروات الطبيعية، وكبت للحريات، كما هو الحال في شرق ليبيا. (اوصيف، 2021، ص1356)

وهذا السناريو يصبح حقيقة إذا فشلت الجهود الدولية في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق حالة توافق بين أطراف الصراع، وخصوصاً في ظل استمرار التدخّلات الدولية والإقليمية التي تعمق حالة الانقسام الليبي، ولكن هذا التقسيم سيواجه عقبات وصعوبات عديدة، حيث إنّ الموارد النفطية تقع في مناطق متداخلة بين أطراف الصراع، مما يجعل من الصعب رسم حدود واضحة لأي تقسيم سياسي. (العرب، 2024)

وهذا السيناريو هو الأسواء إذا ما حدث في الحالة الليبية؛ وذلك بتقسيم الدولة على خلفيات جغرافية وسياسية وقبلية. ونتيجة لما سبق فإنّ فشل جهود التوافق السياسي والوصول إلى حل سياسي يرضي كل الأطراف المتصارعة على السلطة، ووصول تلك الأطراف إلى عدم جدوى الحوار فيما بينها، وصعوبة حسمه عسكرياً لصالح أحد أطراف الصراع، وخاصة في ظل توازن الدعم الخارجي للأطراف الصراع ولذا تفضل هذه الأطراف خيار الانقسام على خيار استمرار الوحدة الوطنية، مما يترتب عليه من ضرب للوحدة الوطنية، وإنتاج كيانات متصارعة على السلطة والحدود واستنزاف للموارد، وفشل هذه الكيانات في تحقيق الأمن والاستقرار، كذلك يترتب عليه زيادة حجم التدخّلات الخارجية في الشأن الليبي للكيانات المنفصلة وتبعيتها للأطراف الدواية والإقليمية الداعمة لها. (همام، 2023، ص200)

السيناريو الثالث: جمود الوضع القائم واستمرار الفوضى والاقتتال: ما حدث في ليبيا أمر تعدى الخلاف الذي يقع بين المعارضة السياسية والنظام الحاكم في الدول التي شهدت أزمات ومشاكل سياسية حيث إنّ

في ليبيا تطور النزاع إلى المسلح ثم إلى تدخّل دولي أدى إلى إسقاط النظام مما جعل من سيناريوهات استمرار المراحل الانتقالية تطول وتستمر لفترة طويلة نتيجة التدخّل الأجنبي في الصراع الليبي. (علاء الدين، 2012-2013، ص147)

وهذا من شأنه أنْ يعمل على استمرار حالة الفوضى والصراع وغياب الاستقرار الأمني والسياسي مما يؤدي إلى استمرار استنزاف الاقتصادي الوطني للدولة، كذلك تدني الأوضاع المعيشية للمواطنين وتعطيل بناء المسار الديمقراطي.

وحتى في حال القيام بانتخابات سيكون هناك سلطة منتخبة وليس توافقية بين أطراف الصراع، مما سيؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، وخاصة مع الانتهاء من حل بعض الملفات المعقدة في الداخل الليبي مثل توحيد الجيش الليبي، وإجلاء المرتزقة، وإنهاء الوجود الأجنبي العسكري في ليبيا، كذلك صياغة دستور للبلاد يتم من خلاله تحديد صلاحيات السلطات العامة في الدولة وخاصة الرئاسية، لذا يصعب الرهان على الانتخابات دون توافق سياسي بين الأطراف المتصارعة، وإجراء مصالحة وطنية حول هذه الملفات المهمة الدستور والجيش، ولا تكون الانتخابات سبباً في زيادة إنتاج مزيد من الصراع المسلح والفوضى أكثر من احتمالية تحقيق الاستقرار. (همام، 2023، ص202)

خلاصة السناريوهات: يبقى المشهد والوضع السياسي في الليبي معقداً، كما أنّه غير قابل للتنبؤ على المدى القصير. حيث إنّ كل محاولات الأطراف الدولية دفع الليبيين نحو إيجاد حل سلمي للخروج من الأزمة الليبية، لأنّ الصراع لا يزال قائم على الأرض بين الأطراف المتنازعة على السلطة، حيث هو العنصر الحاسم في تشكيل المستقبل السياسي في ليبيا، ويتطلب إعادة بناء الدولة الليبية وقتاً طويلاً وأيضاً جهوداً جبارة، ولكن يظل أمل الليبيين في التوصّل إلى تسوية سياسية مستدامة هو السبيل الوحيد لتجنب سيناريوهات أكثر دموية وتعقيدًا. (العرب، 2024).

خاتمة الدراسة:

من تتبع هذه الدراسة لحالة الانقسام في ليبيا منذ 2024 وحتى الآن تبيّن أنّ هذا الانقسام له آثار سياسية واقتصادية وأمنية على الأمن القومي الليبي، وبالتالي فإنّ البلاد واجهت تحديات كبيرة على مختلف الأصعدة، بما في ذلك الانقسام السياسي ذاته والحرب والصراعات المسلحة وانهيار البنية التحتية والأزمات الاقتصادية. وشهدت ليبيا منذ بداية الصراعات الداخلية تدخّلات دولية وإقليمية ساهمت في تعميق الانقسام داخل المجتمع الليبي بسبب دعم كل منها طرف على حساب الطرف الآخر، مما أدى إلى تعميق حالة الانقسام السياسي بين الأطراف المتصارعة، كما أدت تلك الصراعات المسلحة إلى تدمير البنية التحتية والمرافق الحيوية في ليبيا، كما أثّرت بشكل سلبي على الأوضاع المعيشة للمواطنين.

حيث إنّ تفكك المؤسسات الأمنية والعسكرية في البلاد، كذلك انتشار الميلشيات والمجموعات المسلحة، يهدد وحدة وسيادة التراب الليبي، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين، وكل ذلك له تداعياته

على الأمن القومي الليبي، ولا يمكن إنهاء حالة الانقسام إلّا بالمصالحة الوطنية وإنهاء حالة التدخّل الخارجي في الشأن الليبي.

وفي ختام الدراسة نقدم مجموعة من النتائج والتوصيات التي تبيّن مدى تداعيات الانقسام السياسي في ليبيا على الأمن القومي:

1. إنّ الانقسام السياسي في ليبيا عامل مؤثر على الأمن القومي الليبي سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية أو الاجتماعية.

2. أدى الانقسام السياسي إلى صراعات مسلحة تعززها تدخّلات إقليمية ودولية متشابكة، حيث أظهرت التجربة أنّ القيام بحلول جزئية، وتسويات هشة، لم تفلح في إرساء دعائم دولة موحدة وفاعلة، كما أنّ إنهاء الانقسام السياسي في ليبيا يتطلب إرادة وطنية.

3. أدى الانقسام السياسي إلى إطالة أمد الأزمة السياسية الليبية وفي نفس الوقت هو ناتج أساس من هذه الأزمة، وأدى إلى إشعال الصراعات المسلحة في الداخل الليبي وتهديد للأمن الإقليمي وتفشي الجريمة المنظمة العابرة للحدود وعمليات التهريب، وكذلك زيادة معدلات الهجرة غير القانونية تجاه أوروبا، وأدى إلى توتر في العلاقات مع دول الجوار.

4. إنّ التدخّل الخارجي في ليبيا ساهم بشكل كبير في انتشار الفوضى وعدم وجود سلطة مركزية تدير شؤون الدولة في ظل انتشار للمليشيات، وادخل ليبيا في حرب أهلية حول النفوذ والسلطة، مما يجعلها عرضة للتقسيم.

التوصيات:

1. إنهاء حالة الانقسام السياسي بالقيام بمصالحة وطنية شاملة وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية لإنهاء حالة الانقسام السياسي وقطع الطريق أمام التدخّلات الأجنبية.

2. العمل على تحقيق إصلاحات مؤسساتية شاملة تحقق سيادة القانون، وتعزز الثقة بين الفرقاء. كما أنّ توفير بيئة مستقرة وآمنة تتيح للمواطنين الليبيين ممارسة حقوقهم بحرية، من أجل تحقيق استقرار مستدام.

3. ضرورة التقاء كل الفرقاء الليبيين وتغليب المصلحة العامة على المصالح الفردية أو الجهوية والابتعاد عن كل التحالفات والاصطفافات الدولية والإقليمية؛ لكي يكون الحوار والحل ليبي.

4. تحتم طبيعة الأوضاع في ليبيا على جميع الأطراف المعنية على ضرورة التعاون والتنسيق فيما بينها نحو حل سياسي شامل، يمكن أنْ يعيد حالة الاستقرار إلى ليبيا، مما يعزز دورها كما كانت فاعلاً إقليمياً في المنطقة.

المراجع:

الدوريات العلمية :

– أحمد الزروق الرشيد، وعبد الكريم مسعود ادبيش. (ديسمبر، 2017). إشكالية التدخّل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011–2016، *مجلة مدارات سياسية*.

– أحمد همام محمد همام. (أكتوبر، 2023). تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا، *مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية – كلية السياسة والاقتصاد– جامعة السويس*.

– بوشوشة سارة، ومدوني علي. (25 ديسمبر، 2022). الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة فبراير 2011، *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*.

– بلال اوصيف. (2021). التدخل العسكري التركي في ليبيا وجدلية الانفصال في ظل الفشل الدولاتي، *المجلة الجزائرية للامن الانساني* .

– سالم دينار علي عمر. (يناير، 2025). آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، *المجلة العلمية لكلية التربية*.

– سعيد عمار محمد الكيلاني. (ديسمبر، 2024). الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي في ليبيا: دراسة بين التأصيل والأسباب، *مجلة شروس*.

– سليم ساسي طالب. (ديسمبر، 2024). صتع السياسة الخارجية في ليبيا: دراسة بين أثر الانقسامات والتدخلات، *مجلة شروس العلمية جامعة نالوت*.

– عبد الوهاب محمد الحار. (21 8, 2023). المشهد السياس الليبي المسارات والسياسات، *مجلة العلاقات الدولية*.

– عماد علي نقريش. (يوليو، 2023). مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائقة، *مجلة كلية الشريعة والقانون*.

– نادية فاضل عباس فضلي. (يناير، 2018). الصراع السياسي في ليبيا ومسارات تطوره. *دراسات دولية*.

– يوسف خليفة يوسف ناعم. (ديسمبر, 2024). تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية 2011–2023، *مجلة شروس*.

الرسائل العلمية:

– زردومي علاء الدين. (2012–2013). *التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي*. جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية.

– طالب خالف، وبن سي سعيد عبد الغاني. (2015–2016)، *أثر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا على دول الجوار 1969–2015*. جامعة مولود معمري– تيزي وزو – كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية.

– عبد القادر فرج عبد القادر علي. (2025). *الانقسام السياسي أثره على الأمن القومي (دراسة حالة ليبيا)*. زليتن: الجامعة الأسمرية الاسلامية كلية الاقتصاد والتجارة زليتن.

المواقع العلمية:

– آلاء أحمد الدالي. (22 4، 2025). *الأزمة السياسية في ليبيا: من الثورة إلى الانقسام*. تمّ الاسترداد من مركز العرب للأبحاث والدراسات.
https://alarab2030.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

– أبو بكر جاندان. (30 مايو، 2025). *أخبار*. تمّ الاسترداد من تاريخ الانقسام السياسي في ليبيا منذ 2011.
https://abubakerjandan.com/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-
%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86%D8%B0-201

- أشرف السعداوي. (20 نوفمبر، 2023). *الانقسام والمسؤولية السياسية -ليبيا نموذجًا*. تمّ الاسترداد من أقرأ وأكتب بالعربية. https://bilarabiya.net/38727

- جمال عبد الرحمن ياسين رستم. (25 ديسمبر، 2023). *مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية*. تمّ الاسترداد من الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية (2011-2023).https://mediterraneancss.uk/2023/12/25/political

- خالد محمود. (11 11، 2024). *الانقسامات المستمرة في ليبيا: لماذا أُخفقت محاولات إعادة بناء ليبيا*. تمّ الاسترداد من fanack. s://fanack.com/ar/libya/history-of-libya/how-libya-failed-to-rebuild-the-state-while-prolonging-divisions/

- رؤي ليبيا. (19 مايو, 2025). السياسة والحكم التحليل الشامل للمشهد الليبي (2011-2025). https://libyainsights.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84-
%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A-2011-2025

- عبد الحفيظ كنديز وخيري عمر. (2022). المركز العربي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية. r/BooksAndJournals/Pages/challenges-to-democratic-transition-and-crisis-of-state-building-in-libya.aspx

- عبد العزيز الوصلي. (30 8، 2023). *بعد عقد من الانقسام ... كيف تبدو خارطة النفوذ السياسي بليبيا* . تمّ الاسترداد من مراسلو الجزيرة نت.https://www.aljazeera.net/politics/2023/8/30

- عبد الوهاب محمد الحار. (19 أغسطس، 2023). *المركز الليبي*. تمّ الاسترداد من المشهد السياسي الليبي: المسارات والسياسات. https://irajournal.academy/2023/08/21/libyan-scene

- محمد العجمي. (30 مايو، 2025). *الشروق*. تمّ الاسترداد من ليبيا.. سنوات الانقسام "ترسيم خريطة معقدة في انتظار الحل السياسي." https://asharq.com/politics/137146/

- محمد العرب. (الاثنين أكتوبر، 2024). *إيلاف*. تمّ الاسترداد من السناريوهات السياسية في ليبيا. https://elaph.com/Web/ElaphWriter/2024/10/1551817

- مركز الجبهة الوطنية للدراسات . (21 1، 2025). ليبيا ... سنوات الانقسام ترسم خريطة معقدة في انتظار حل سياسي. https://jabhastudies.com/2025/07/21

- منصة الصباح (بلا تاريخ). *الانقسام السياسي في ليبيا.. هل هو المحرك الرئيس للأزمة الاقتصادية ..* https://alsabaah.ly/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85-

- يوسف لطفي. (ديسمبر، 2015). *الانسداد السياسي في ليبيا: المسببات والجذور*. تمّ الاسترداد من المنار ليبيا. https://manarlibya.com/2024/10/16